

قرار رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٩

بتاريخ ٢٠٠٩ / ٨ / ٢٣

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين بشركة مصانع النحاس المصرية

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية .

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٩ بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة مصانع النحاس المصرية برقم (٣١٩) .

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠٠٩/٥/٢١ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة أو التعديل على أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٣٢٦) لسنة ٢٠٠٨ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٤ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص الصناديق بالهيئة المؤرخة ٢٠٠٩/٨/١٠ .

قرر



مادة (١) : أولاً : يستبدل بنص المادة (١٢ مكرراً) والمادة (١٣/ج) من

(المزايا) النصين التاليين :-

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٢١ مكرر ١) :

فى حالة الخروج الجماعى اياً كان سببه سواء كان بالمعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحى:-
يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة .

مادة (١٣) : أحكام عامة فى صرف المزايا

ج) أجر الاشتراك :

هو الأجر الاساسى الشهرى وفقاً لجدول الأجور والمرتبات بالشركة فى ٢٠٠٧/٧/١ بقيمته فى ذلك التاريخ ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر
أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة.

ثانياً : إلغاء البند (د) من المادة (١٣) من الباب الثالث (المزايا) .

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠٠٩/٥/١ .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

د. زياد بهاء الدين

رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦